

## ردّ وتعقيب للأستاذ محمد شيت صالح الحياري (العراق)

في تعقيبي على (ذيول وملاحظات) للأستاذ حاتم غنيم، في العدد المزدوج من مجلة المجمع العامة (١٧- ١٨)، سأحاول الإيجاز تخفيفاً للجهد واختصاراً للوقت، وذلك لمصلحة القراء، ولا سيما المتخصصين المعنيين، لأن ما يهمني من فروع بحث الأستاذ الكاتب هو ما يتصل بي مباشرة، سواء أكنت ناقداً أم منقوداً. أما ما يتصل بغيري من المنقودين فلا شأن لي به هنا، ولكنني - وأنا عند باب التعقيب - لا بد أن أذكر أن الكاتب لما تناول موضوع (صناعة المعاجم ..)، للأستاذ نجيب إسكندر، تناوله من جوانب عديدة، أكثرها جديد وأقلها معاد أو مشترك بيننا مما عالجتة وقررتة. وأشهد أنه كان موفقاً في شرح وتحليل معظم ما طرحه وفصله.

والى هنا يقف قلبي عن الحركة تأهباً للدخول في قلب نقده تعقيباً وتقريراً، فليعذرني القراء الكرام لأن الحديث كما يقال ذو شجون، وما كتبه الكاتب من نقد حيرني وأحرجني، حتى خيرت نفسي بين كتابة التعقيب أو ترك الأمر للمتبعين، ليستتجوا بأنفسهم ما يصلح من قول أو خاطرة أو رأي، وذلك بمراجعة عددي مجلة المجمع الموقر المزدوجين (١١- ١٢) و(١٧- ١٨) اللذين سأرمز إلى أولهما بحرف (ك)، أي الصادر في كانون الثاني ١٩٨١، وإلى ثانيهما بالحرف (ت)، أي الصادر في تموز ١٩٨٢.

لقد اخترت الكتابة لأنها لا تخلو من فائدة على ما أظن. ولنبتدئ بالكلام المشجع الذي هو قائله: (إنني أحترم من يرجع عن رأي يرى بجانبه للصواب،

وقل من يتحلّى بهذه الصفة. (١٥٢ت. وأتوسم أن يكون الداعي إلى هذا المبدأ هو أول العاملين به، في هذا التعقيب على الأخص، حيث تجرني دعوته الكريمة لتشمل جميع العاملين من العلماء والأدباء وغيرهم، الذين يجب أن يكون ديدنهم التمسك بالحقائق، فيتجنبوا الأثرة، ويتركوا المكابرة، وألا تأخذهم العزة بالإثم، بل يكمل بعضهم بعضاً دون تفاخر ولا منة، بل بخلق ثابت دائم، مسترشدين بآية (وأما الزبد فيذهب جفاء وأما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض).

وقال أيضاً: (وأنا المقر بالزلل والتقصير، ولكن دفاعاً عن استعمالات لغوية صحيحة وعن علماء كانوا من بناء صرح اللغة طعن في أقوالهم). (١٦٢ت.

أقول: الإقرار بالزلل والتقصير يجب أن يكون خليفة يتصف بها الجميع، أما الدفاع عن الاستعمالات اللغوية الصحيحة فهو غاية العاملين المصلحين. بقيت عبارة الدفاع (عن علماء كانوا من بناء صرح اللغة طعن في أقوالهم). فأنا في رأيه الطاعن وهو الحريص المدافع! فما نصيب هذا القول من الصحة والواقع؟ لماذا لم يستعمل مثلاً فعلي "اعترض" أو "خالف" بدلاً من (طعن)؟ أظنه أراد المبالغة والتهويل. ولنترك هذا ونسأل: كيف يكون الدفاع عن العلماء؟ هل هم معصومون في أقوالهم وأفعالهم وأفكارهم؟ لا يأتيها خطأ ولا ضعف، ولا يمسه حتى المطهرون!. ليقول الكاتب ما قاله، ولكن لغيرنا، لأننا نعتز بأولئك العلماء الذين حفظوا لنا لغتنا العزيزة جمعاً وتدويناً، ونظموها علوماً وقواعد، وصانوها من الضياع، فلهم الفضل والشكر الأبديان. ولكننا من جهة أخرى لا نقدسهم، لأنهم مثلنا يعتريهم ما يعترينا. لنا الحق أن نجتهد كما اجتهدوا، وأن نفكر كما فكروا، فنصيب أو نخطئ كما أصابوا أو أخطأوا. كل ما كان مباحاً لهم هو مباح لنا في دراسة أو معالجة المفردات والجمل والأساليب والنظم، بشرط أن نحافظ على كيان لغتنا، وأن لا نمس أسسها وجواهرها، وأن لا نغير من طبيعتها شيئاً. فهذا هو الدستور الذي يجب أن نسير على هداه ونعمل بمقتضاه.

ولننتقل إلى انتقاد الكاتب فاحصين قضاياها نقطة نقطة. ولكن ما للقلم قد سكنت حركته مرة أخرى؟. لأنه اصطدم بصورة مؤثرة وحقيقة مرة ما كنت أرغب في قولها؟. فقد كانت جل اعتراضاته وانتقاداته غير مقنعة، مع الأسف، في معظم ما أثاره وبحث فيه من نقاط خالفني أو خطأني فيها. ولتأكيد ما أقوله - وعساني أكون مخطئاً في بعضه - سأتناول أقواله شرحاً وتحليلاً، ثم أعقب عليها كالاتي:

(١) يقول: (قال الأستاذ الحيوي مخطئاً الاستعمال: يسمى بالألف، مؤكداً أن الصحيح ما جاء في الآية: "واني سميتها مريم".) ٤٩ ات. لم ينقل كلامي نصاً بل تصرف به، فخرج معناه عما أردت، حيث قلت جملة: (لا حاجة إلى الباء لأنها زائدة...) ٤٨ ك، التي لا يستخرج منها معاني الكلمات، مخطئاً، مؤكداً، الصحيح. والحقيقة أن الباء المتعلقة بالفعل (سمى) ومشتقاته زائدة على المعنى، أما استعمالها فجائز ولكن دون بلاغة ولا إيجاز. والقرآن خير شاهد وخير قدوة.

(٢) يقول: (يقترح الأستاذ المعلق تسمية الحركات - لواصلق-) ٤٩ ات. ويقول: (لكل ذلك أخالف الأستاذ في إطلاق اسم جديد على الحركات.) ٥٠ ات. غير أنني قلت: - ولن يكون عسيراً أن نضع لهما اصطلاحاً مشتركاً يقابل (الفاولز) في اللغات الأوروبية، هو باقتراحي اللواصلق... - ٤٩ ك. والمفهوم أن ضمير الثنية في - لهما- عائد إلى الحركات وأحرف المد معاً، ومعنى - مشتركاً- أي للنوعين لا لواحد منهما. بينت ذلك لأثبت أن العربية لا يصعب عليها وضع مصطلح جديد يضاهي المصطلح الغربي، جواباً على انتقاد الأستاذ إسكندر، وبذلك لم أقترح إلغاء اسم أو مصطلح الحركات واطعاً مصطلحاً جديداً بدله، ولا أردت إلغاء (أحرف المد) أيضاً، بل أردت أن يبقى اسماً مصطلحي الحركات وأحرف المد بدلالتيهما، على أن يضاف إليهما مصطلح ثالث يدل عليهما مجتمعين، أي يدل على مجموعهما، حيث يصير عندنا ثلاثة مصطلحات: حركات، أحرف المد، لواصلق.

(٣) يقول ما معناه: لا حاجة لتفضيل استعمال (أحرف اعتيادية) على (حروف عادية) فالكلمتان صحيحتان ١٥٠ ت. وأقول: إذا وجد جمع قلة وجمع كثرة لكلمة واحدة، استعمل كل واحد منهما في مكانه ودلالته، كما في (أحرف، وحروف)، فإن لم يكن للكلمة سوى نوع واحد من الجمع، استعمل للقلة وللكثرة. مع العلم أن أوزان القلة قليلة، وأوزان الكثرة كثيرة! أما (اعتيادية وعادية) وإن كانتا بمعنى واحد أحياناً، إلا أن الأولى ذات معنى مستقل، ولها فعل خاص بها - اعتاد الشيء اعتياداً: صيره عادة لنفسه - بينما الثانية ذات معانٍ أخرى: فالعادي أيضاً نسبة إلى قبيلة عاد البائدة، والعادي الشيء القديم كما يقال - بئر عادية - أي قديمة، وعلم العاديات ما يختص بالآثار. فأبي الاستعمالين أولى: المستقل أم المشترك الذي ربما يسبب الالتباس؟.

(٤) لا أزال عند رأبي في حديث الملاعق الثلاث، راجياً من الكاتب إعادة قراءته، ومقارنة ما قلته بما قاله بصورة صحيحة مضبوطة ١٥٦-١٥٧ ك، ١٥٣-١٥٤ ت.

(٥) قلت: لأن العربية واسطة للتفاهم - ويقول: (والواسطة، في اللغة: الجوهرة الكبرى وسط العقد، ولعل الأصوب أن يقال: وساطة.) ١٥٣ ت.

وأقول: للواسطة بضعة معان: أولها وأصلها أنها اسم فاعل مؤنث من الفعل - وسط الموضع - توسطه، والواسط هو الوسيط، مؤنثهما واسطة ووسيطه حيث تجمع الأخيرة على وسائط، ومن معانيها أيضاً الجوهر الذي في وسط القلادة، هو أجودها. أما الوساطة فليس لها سوى معنى واحد هو المصدر، أي عمل الوسيط. فهل نهمل جميع معاني الوساطة التي تعبر عما نريد، ومنها وسائط الفهم، كوسائط النقل، مثلاً، وذلك بحجة الالتجاء إلى معنى غير مفهوم من جملتنا مطلقاً؟ وهل يريد الكاتب أن نستبدل الوساطة

بالواسطة، فلا نقول: لأن العربية واسطة للتفاهم، بل نقول على رأيه: العربية  
وساطة- عمل الوسيط- للتفاهم.

(٦) يقول: (اعتاد الأستاذ أن يصم علماء اللغة القدامى بالوهم، وهم من هم،  
وكلهم قال بوهم الجوهري على اعتبار أن التشويش كلمة عامية أصلها التهويش،  
وهكذا تصبح النقاط الثلاث التي اعتمدها الأستاذ الحياوي غير ذات موضوع عند  
اعتبار الأصل المذكور ...) ١٥٤ ت. أيها الزميل الكاتب، انظر قولك هذا حيث  
تقول: "كلهم قال بوهم الجوهري"، لذا فهم الواصمون، والجوهري الواهم، فلماذا قلبت  
المعنى وصيرتني واصماً وصيرتهم واهمين؟ ولماذا نزعت وهم الجوهري وألبسته  
إياهم؟؟. على العكس فقد دافعت عن الموصوم وبرأته من الوهم ولا أزال بجانبه.  
إذاً فالعبارة مشوشة، بكسر الواو أو فتحها كما تشاء!.

ولا تستغرب إذا أبديت رأياً هو: لو قال جميع علماء العربية القداماء، لا خمسة  
منهم كما سميتهم، قولاً أو رأياً في قضية، وأجمعوا عليه إلا واحداً منهم، وكان  
رأي ذلك الواحد مما نحتاج إليه في حياتنا اللغوية، ويساعدنا في توسعة  
التعبير وفي عملية التطوير، لأخذنا به، واستندنا عليه، مع تقديرنا لجهودهم  
أجمعين. ثم من قال: إن التشويش أصله التهويش، بينما لكل منهما جذر  
مستقل؟. وهل يبقى المعنى الذي نرومه كما هو ولا يتغير لو تركنا الفعل  
(شوش) أو أحد مشتقاته، ووضعنا مكانه (هوش) أو أحد مشتقاته حيثما  
وجدناه؟. ليجرب من يريد أن يتأكد. وباستطاعة الكاتب أن يعتبر ما قلناه  
(١٥٩- ١٦٠ ك) غير ذي موضوع، كما لا يمنعه أن يعتبر كلامنا هذا غير  
ذي موضوع أيضاً!. إنني مستعد ألا أستخدم كلمة (شوش) في الكتابة  
الفصيحة إذا رفضها اللغويون المعتمدون المعاصرون.

(٧) يقول ما معناه: إذا أردنا أن ننسب إلى ثلاثة، أربعة، خمسة، قلنا ثلاثي، رباعي، خماسي، بضم الحرف الأول، أما إذا أردنا النسبة إلى ثلاثين وأربعين فنقول ثلاثي وأربعي، بفتحه. قلت وأقول: لو لم يكن في لغتنا ثلاث ورباع بالضم لقلنا إن ثلاثي منسوب إلى ثلاثة شذوذاً، لا إلى ثلاث، بينما النسبة القياسية (ثلاثي) بالفتح قليلة الاستعمال، فكيف نوفق بين النسبتين؟. اجتهادي أن القضية فيها احتمالان: (الأول) هناك فرق دقيق بين النسبتين، وبتقادم العصور واستمرار التداول تنوسي الفرق بينهما وتغلب المنسوب المضموم على المفتوح تقريباً، لأنه لا يزال مستعملاً، استعمالاً خاصاً إذا كانت (ثلاثة) علماء، كما نقل الكاتب نفسه عن المخصص. (الثاني) أن كلاً منهما كان يمثل لهجة أو قبيلة، ثم اختفى المفتوح وبقي ما يمثل لهجة قریش، حيث ورد المنسوب إليه في القرآن الكريم: (... ثلاث ورباع)، فإذا نسبنا إلى ثلاثين وقلنا ثلاثي، فقد وقعنا في التباس لاستعمالنا منسوباً مشتركاً. فما علينا - إيفاء بحاجتنا - إلا أن نقول ثلاثيني، أربعيني ... إلخ، سواء أكان إعرابان أو إعراب واحد، وسواء اختلفنا مع ابن سيده ومن نقل عنهما أو اتفقنا معهم. فمنسوبنا مستقل ومرغوب فيه، وقد راج استعماله، فقليل مثلاً شعراء الثلاثينيات والأربعينيات، أو الثلاثينيات والأربعينيات، تساهلاً واختصاراً ١٦٠-١٦١ ك، ١٦٢-١٦٣ ت.

(٨) يقول: (إن الفاء في جواب إذا ضرورية ولكن هناك من النحاة من جوز حذفها، ولا يجوز تخطئة إثباتها وهو الأصل ...) ١٦٣ ت.

أقول: من المعلوم أن (إذا) أداة شرط غير جازمة، ولكن حكمها هو حكم أدوات الشرط الجازمة، من حيث اقتران جوابها أو عدم اقترانه بالفاء. والقاعدة هي: إذا لم يصلح الجواب لأن يكون شرطاً، وجب اقترانه بالفاء، وذلك في ثمانية مواضع، مثلاً:

أ- "إذا وقعت الواقعة ليس لوقعتها كاذبة". (آية)

ب - إذا لم يكن عون من الله للفتى فأول ما يجنى عليه اجتهاده.  
ومما لم يقترن مثلاً:

أ- إذا كنت في كل الأمور معاتباً

صديقك لم تلق الذي لا تعاتبه.

ب- إذا أنت لم تشرب مراراً على القذى

ظمئت، وأي الناس تصفو مشاربه

أما (الفاءان) في بيت عمر ابن أبي ربيعة الذي جاء به، فليستا من جواب (إذا)، بل من جواب (أما) بدليل تكرارها، وهي أيضاً أداة شرط غير جازمة، وتلزم الفاء جوابها.

تمنياتي الطيبة للأستاذ الكاتب، مقدراً دوافعه الخيرة، فما غابتنا سوى السير في سبيل حياة لغوية فضلى.

محمد شيت صالح الحياوي